

منطقة القرن الأفريقي وتداعيات أزمة التغيرات المناخية

إبراهيم ناصر

»

يرى المراقبون لشؤون منطقة القرن الأفريقي أن احتمالية تزايد الأزمات المترتبة على التغيرات المناخية على دول هذه المنطقة خلال السنوات القادمة واردة جداً وقد تأخذ أطواراً من الصراعات الجديدة بين المكونات المحلية، وقد يرتفع بذلك إلى مستوى الحروب بين دول المنطقة.

“

بالرغم من أن التفسيرات العلمية لأسباب النزوح السكاني في قارة أفريقيا تشمل الاضطهاد السياسي، والأزمات الاقتصادية، والنزاعات المسلحة والحروب الأهلية، إلا أن التدهور البيئي بات من أهم دوافع حركة اللجوء على مستوى القارة، بسبب التصاعد الدراماتيكي لازمة تغير المناخ العالمي، والتي أخذت حيزاً كبيراً من جهود الأوساط العلمية في إطارها البحثية، وخصوصاً تلك المتصلة بالتداعيات الاجتماعية لهذه الأزمة. كما أصبح مصطلح "لاجئي المناخ" من أكثر المصطلحات تداولاً في



وصل الى 6 ملايين، وفي أواخر عام 1995 وصل إلى 6.8 مليون، باستثناء هجرات النزوح الداخلية، وذلك حسب تقرير نشرته صحيفة نيويورك تايمز في عددها 283 من شهر سبتمبر 1996.

من الواضح وفي ظل تفاقم أزمة تغير المناخ العالمية وظهور تجلياتها على مستوى منطقة القرن الأفريقي، من غير المرجح أن يتم عكس اتجاه حالة النزوح، أو حتى السيطرة عليها، في ظل ظروف اقتصادية وسياسية واجتماعية وأمنية متآزمة في هذه المنطقة.

التداعيات الإنسانية للتغيرات المناخية على منطقة القرن الأفريقي

تعاني منطقة القرن الأفريقي من نقص حاد في هطول الأمطار، حيث ذكر المتحدث باسم الأمين العام للأمم المتحدة ستيفان دوجاريك في مؤتمر صحافي عقده في المقر الدائم للمنظمة الأممية في نيويورك أن "مناطق عدّة من إقليم القرن الأفريقي تعاني بالفعل من الجفاف". وأضاف: "من الواضح أنّ الأمر سوف يزداد سوءاً وسوف يؤثّر على ملايين الرجال والنساء والأطفال في المنطقة". وعليه يمكن أن نجمل تداعيات أزمة التغير المناخي على المنطقة في النقاط التالية:

- بور الأراضي الزراعية في المنطقة: تعتبر أزمة بور الأراضي الزراعية من ضمن المشاكل التي ترتب على التغيرات المناخية في منطقة القرن الأفريقي، وتعدّ أهم مسببات الهجرات الداخلية

المناطق المصدرة لللاجئين حول العالم. لذلك عدد اللاجئين في هذه المنطقة يشهد ارتفاعاً مضطرباً منذ منتصف القرن العشرين، ففي عام 1969 كان عدد النازحين في القرن الأفريقي 700000 فقط، لكن بحلول عام 1994

الحقل الأكاديمي وبدأ يدرس في سياقات الدراسات الاجتماعية المختلفة. تعرف منطقة القرن الأفريقي بوصفها أكبر بؤرة للصراعات الأهلية والأزمات السياسية، ما جعلها في أعلى سلم



القرن الأفريقي. ولكن في حقيقة الأمر هناك جانب آخر لهذه الأزمة يتمثل في التغيرات الجذرية لشؤون الموارد المائية لبلدان المنطقة. حيث يواجه الفنيون وخبراء المياه والسدود في دول المنطقة صعوبات في تقديرات هطول الأمطار عند عملية حجز كميات المياه خلف السدود، لذلك تحدث الفيضانات المفاجئة والمدمرة، والتي غالباً ما تتسبب في حدوث نتائج كارثية تؤثر على حياة مواطني بعض دول المنطقة.

وفي هذا السياق أفاد يانس لاركىيه المتحدث باسم مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، بتأثير أكثر من نصف مليون شخص بالفيضانات الأخيرة التي احتجّت مناطق عفار وأمهرة وغامبيلا وأوروميا في إثيوبيا، فضلاً عن المنطقة الصومالية من هذه البلاد، مما أدى إلى تشريد 220 ألف شخص وتسبّب في فقدان الممتلكات وسبل العيش. كما أن فيضانات السودان الأخيرة تسببت في التأثير على حياة الآلاف من المواطنين ومقتل العشرات، وكذلك الوضع في جنوب السودان لا يختلف كثيراً، حيث أشار مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إلى تأثر أكثر من 900 ألف شخص جراء الفيضانات الموسمية المستمرة منذ يوليو 2022، بمن فيهم النازحون داخلياً واللاجئون والمجتمعات المستضيفة.

الداعيات السياسية والاجتماعية للتغيرات المناخية على منطقة القرن الأفريقي

يرى المراقبون لشؤون منطقة القرن الأفريقي أن إمكانية تزايد الأزمات

الجفاف. وفي الصومال بلغ الجفاف مستويات غير مسبوقة وتسبّب حتى الآن إلى نزوح مليون شخص حسب إحصائيات الأمم المتحدة في العامين الماضيين.

3- نقص المياه الصالحة للشرب: حالة الجفاف الحاد التي تضرب منطقة القرن الأفريقي تسبّب في النقص الحاد في المياه الصالحة للشرب، حيث أصبح من الصعوبة الحصول على مياه الشرب الصالحة في بعض الأقاليم الجيبوتية والصومالية والسودانية وجنوب السودان، وكذلك الأمر في إثيوبيا وأوغندا وكينيا.

4- انعدام الامن الغذائي: حذرت منظمة الصحة العالمية من أن منطقة القرن الأفريقي الكبرى تشهد واحدة من أسوأ المجاعات خلال الأعوام السبعين الماضية. إذ يواجه أكثر من 37 مليون شخص الجوع الحاد، ويعاني حوالي سبعة ملايين طفل دون سن الخامسة من سوء التغذية الحاد. ومن المتوقع أن يستمر الجفاف تداعياته لسنوات قادمة، وقد يصل خلال الأشهر المقبلة أكثر من 37 مليون شخص من مواطني دول القرن الأفريقي إلى المرحلة الثالثة من التصنيف التكامل لمراحل الأمن الغذائي (IPC3)، أي مستوى أزمة غير مسبوقة.

5- الكوارث الطبيعية: ربما يعتبر المتابعون إلى أن أزمة الجفاف هي من أهم تمظهرات التغيرات المناخية على مستوى منطقة

بسّبب انحسار مساحات الأراضي الخصبة. حيث ذكرت وكالة ناسا الفضائية في إحدى تقاريرها أن هناك مجموعات بشرية كبيرة تتحرك وتتنقل داخل القارة الأفريقية بحثاً عن أرض قابلة للعيش، باعتبار أن عدم هطول الأمطار أدى إلى موجات جفاف حادة خلال السنوات الماضية.

2- نفوق ملايين الحيوانات: أشارت قناة بي بي سي البريطانية في تقرير لها أن وضع الرعاة في منطقة القرن الأفريقي كارثي، وأن الملايين من رؤوس الماشية نفقت بسبب الجفاف في مناطق الرعي. حيث أدى ذلك إلى تضرر ما لا يقل عن 36 مليون شخص، أصبحوا يواجهون صعوبة في الحصول على الغذاء بعد مواسم جفاف متتالية في القرن الأفريقي. ومن المتوقع أن يستمر الجفاف في شمال كينيا وجزء كبير من الصومال وإثيوبيا حتى خلال السنوات القادمة، مما يعرض ملايين البشر للخطر الغذائي. وتشير بعض التقارير الميدانية إلى أن تقدیرات خسائر الرعاة تصل إلى أنهم خسروا 70% من ماشيتهم.

وفي تقرير نشرته قناة 24 الفرنسية مؤخراً يشير إلى استمرار الجفاف في كل القرن الأفريقي، وذلك للموسم الخامس على التوالي، ولا تساقط للأمطار البتة، وبالتالي لا عشب لإطعام الملايين، ما أدى إلى نفوق ملايين الحيوانات. وفي كينيا وحدها يحتاج 4 ملايين شخص إلى مساعدات إنسانية عاجلة بسبب

على المستوى الاجتماعي، بكل تأكيد إن مخاطر الصراعات وعدم الاستقرار الاجتماعي في دول منطقة القرن الأفريقي تغذيها تدفقات الهجرة الجماعية، الداخلية والخارجية، الناجمة عن التغيرات المناخية. حيث أظهرت الأبحاث أن الهجرات السكانية الجماعية تتضاعف الكثير من الضغط على المجتمعات المستضيفة، وتخلق توترات اجتماعية ضخمة بداخلها. يمكن أن تندلع الصراعات بين المجتمعات المضيفة والمجموعات الوافدة، وخاصة عندما تكون الموارد شحيحة هناك. على سبيل المثال كانت الهجرات الجماعية للرعاة في إقليم دارفور السوداني سبب رئيس وراء التوترات العرقية، والعامل المحفز للحرب الأهلية هناك. وبكل تأكيد إلى جانب المخاطر الاجتماعية والصراعات، تهدد الهجرة الجماعية بإحداث أزمات صحية في بلدان منطقة القرن الأفريقي.

خلاصة القول تعتبر أزمة المناخ الخطر الإنساني الأبرز في العالم، وفي دول القرن الأفريقي بالأخص. وسينتج عنها تأثيرات على المجتمعات المحلية وإستقرار دول المنطقة بأكملها. ولكن يبقى الأمر الأهم هو ضرورة تجاوب المجتمع الدولي والمنظمات الأممية في التقليل من المخاطر الناجمة عنها، من خلال توفير الإمكانيات المالية والفنية لمساعدة هذه الدول في مواجهة تحديات مخاطر بيئية تسببت فيها أنشطة دول صناعية متقدمة. ■

إبراهيم ناصر: باحث سوداني، حاصل على الماجستير في العلوم السياسية وال العلاقات الدولية من جامعة أنقرة بليديريم بائزد، يدرس الدكتوراه حالياً في كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة إسنيبول.



لاتمتلك أليات مواجهة هذه التحديات السياسية. ولا يزال انعدام الأمن الغذائي يعد من أكبر المشاكل المزمنة التي تعاني منها مجتمعات القرن الأفريقي.

على المستوى الجيوسياسي، ستتعدد مخاطر النزاعات المرتبطة بالمناخ بشكل من الصراعات الجيوسياسية بالاقتران مع المخاطر المناخية المتزايدة، في ظل نظام إقليمي يعاني من ندرة الموارد الطبيعية. ومن المرجح أن تزداد مخاطر الصراعات الجيوسياسية بين دول الإقليم. على سبيل المثال إن قلة الأراضي الزراعية الخصبة في الهضبة الحبسية أدت إلى هجرة الملايين من الإثيوبيين إلى سهول "الفشقة" السودانية، وهذا ولد صراع جيوسياسي بين السودان وإثيوبيا كاد أن تندلع بسببه حرب شاملة بين البلدين. ومن المؤكد أن المنافسة الجيوسياسية بين دول المنطقة ستكون شرسة في المستقبل، باعتبار الزيادة السكانية في بعض دولها ستكون من أهم دوافع هذا الصراع.

المترتبة على التغيرات المناخية على دول هذه المنطقة خلال السنوات القادمة واردة جداً. وقد تأخذ أطوار من الصراعات الجديدة بين المكونات المحلية، وقد يرتقي ذلك إلى مستوى الحروب بين دول المنطقة.

على المستوى السياسي، من الواضح أن تجليات أزمة المناخ على مجتمعات شرق أفريقي ستزيد من حالة الفقر وعدم المساواة بين مواطني دول المنطقة. وبالنتيجة هذا الأمر سيؤجج العنف السياسي بين المكونات المحلية لدول المنطقة. وقد تتابع مخاطر العنف السياسي من عوامل مختلفة بما فيها انتشار الأسلحة، والتوترات العرقية والدينية، وانعدام العدالة في توزيع الثروة والسلطة، وحالة عدم الثقة تجاه السلطات الحكومية. فقد ارتبط التصحر أيضاً بانتظام بالعنف السياسي المتزايد في الصومال وإثيوبيا والسودان وجنوب السودان، مما زاد من الضغط على السلطات المركزية في هذه البلدان، التي تعاني من الأصل من ضعف المؤسسات الخدمية. وسيكون التأثير أكثر حدة في هذه البلدان بإعتبارها دول فقيرة